



مجلة التربية والآداب والعلوم الإنسانية

عظيمة الأبناء للأبناء
وفي الفقه الإسلامي
د. أحمد محمد السعد

المسلة: الثانية عشرة
العدد الثالث والثلاثون
شعبان ١٤١٨ هـ
ديسمبر ١٩٩٧ م

عَظَمَاتُ الدِّينِ، لِلدُّبَّةِ، فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

د. أحمد محمد السعد

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن الإسلام حرص على بناء الأسرة بنياناً سليماً، واعتنى بها عناية خاصة، لأنها هي أساس البناء الاجتماعي. أعتنى بها قبل تكوينها بداية، حيث دعا المسلم إلى حسن الاختيار، سواء الرجل أو المرأة، وحدد أساساً أولياً، وهو الدين. فطلب من الولي أن يزوج ابنته لصاحب الدين والأمانة والخلق، لقوله ﷺ: «إذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، ولا تكن فتنة في الأرض فساد كبير»^(١). وقوله ﷺ: «تتكح المرأة لجمالها وحسبها ودينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(٢).

فالدين عامل أساسي مشترك لاختيار الزوجين، وتكح المرأة - أيضاً - لحسبها وجمالها، ومالها المني على الدين والتقوى، وهذا ما نبه إليه رسولنا الكريم ﷺ بقوله: «تختبروا لنظفكم فإن العرق دساس»^(٣).

(١) رواه ابن ماجه في «الكناح»، باب الاكفاء حديث رقم ١٩٦٧، والحاكم في المستدرک ٢ / ١٩٦٩، وأخرجه الترمذی في «أبواب الكناح»، باب إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه.

وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢) رواه البخاري، في «الكناح»، باب الاكفاء في الدين برقم ٥٠٩٠

(٣) رواه ابن ماجه في «الكناح»، باب الاكفاء رقم ١٩٦٨

والحسد، وإن كيد الشيطان وإغوائه أمر لا يأمن منه أحد، حتى الأبناء، فيكونون منه على حذر^(١). فكيف لو كان هذا التفضيل بالمطايا والهبات؟ فملاقة الآباء بالأبناء، لها جانب معنوي روحي، يتمثل في الرعاية والاهتمام، والمطف والحنان، والحب والرحمة، وجانب مادي يتمثل في الإنفاق والمطايا والإرث.

أما الإنفاق فالأب مكلف بالإنفاق على أولاده - ذكوراً وإناثاً -، كل حسب حاجته، دون وكس ولا شطط، فنفقة الأولاد واجبة على الآباء.

وأما الإرث، فقد تورى تقسيمه رب العزة، وجعله فريضة محكمة، لا مجال للاختلاف والاجتهاد فيها، وعلى الآباء تنفيذ ذلك فرضاً وإلزاماً، كما بينه رب العالمين، وألا يكون الإنسان عاصياً متعدياً حدوده، ولا يحق له أن يحرم أحد الورثة لأنه أنثى، أو لأنه فاسق، أو لأنه غني، أو لأنه عاق، أو بأي صفة.

وأما المطايا والهبات، فهذه موضوع بحثنا. والتي هي مجال للتفاوت بين الأولاد، ولا يلتفت إليها الآباء. فعلى الأب أن يتحرى في أولاده تقوى الله الذي يراقب كل تصرفاته، فلا يفضل أحداً على أحد، ولا يأخذ من حق بعضهم ويعطيه للآخرين.

والذي دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع، ما نشاهد ونسمع من ظلم الآباء لأبنائهم، وتفضيل بعضهم على بعض في المطايا، مما يؤدي إلى إثارة الأحقاد والقطيعة بينهم، مما يجعل الإنسان يسأله: لماذا يفضل الأب أحد أبنائه أو بعضهم عن الآخرين؟

فقد يكون ذلك لأسباب يقدرها، ويرى الأب أنها ميرر لذلك، ولكن مهما كانت هذه الأسباب، فإن المضرة الناتجة أخطر.

(١) الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن ١٥٥/١، الرازي، تفسير الفخر الرازي ٥٩/٩، القاسمي، محاسن التأويل ١٨٨/٩، الماوردي، الكنت والميون ٢/٢٤٧

ودعا الإسلام الآباء إلى إيجاد التوازن النفسي بين الأبناء جميعاً، من حيث الرعاية والاهتمام والمطف والحنان، من غير أن يكون هناك ميل لأحد دون الآخرين، أو للبعض دون غيرهم، مما يورث الصدور، ويولد الأحقاد، فيترفع الشيطان بينهم، ويدب الخلاف، وتتفكك الأسرة، ويتفكك المجتمع تبعاً وتفكك.

ولنا في قصة سيدنا يوسف - عليه السلام - عظة وعبرة، فهو بني ابن نبي، ومن سلالة الأنبياء، وأخوته أبناء سيدنا يعقوب - عليه السلام - أبناء نبي من أب واحد، ومع ذلك نجدهم يحقدون على أخيتهم، لأنهم شعروا أن أباهم يعامل أخاهم يوسف بعطف وحنان أكثر منهم، مما جعلهم يقولون: إنه أحب إلى أينا منا. وهنا يأتي دور الشيطان الذي يترغ في نفوسهم، مما جعلهم يخططون للنخلص منه بقتله.

وقد عرض القرآن الكريم هذه القصة بسورة كاملة، عرض فيها كل جوانبها، فقال سبحانه: ﴿لَمَّا كَانَ فِي بُيُوتِهِ أَكْثَرُ لِلنَّسَائِلِينَ ۖ إِذْ قَالَ يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْتَانِي وَهَذَا خُصْمٌ لِي فِي الْمَالِ ۖ قَالُوا أَتُفْلِكُ ۚ يُوسُفُ أَوْ أَمْرُهُمْ أَوْضَحُ مِنْ قَوْلِكَ ۚ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِهِ وَفَعَلُوا بِهِ سَاءَ مَا يَحْكُمُ بِهِمْ إِذْ رُفِعُوا إِلَى الْمَلِكِ ۚ وَلَوْ رَأَوْهُ سِوَى اللَّهِ لَكُنُوا لَهُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ۚ﴾ (١)

فهذه أحداثهم في قلوبهم تكبر، وتتضخم معهم، وهم يراقبون أباهم، وعلاقته بأخيتهم يوسف، مما جعلهم يفكرون بقتله. بل تجاوزوا حد التخاص من أخيتهم إلى التناول على أبيهم - وهو نبي - فوصفوه بالفساد. فما الذي أوصلهم إلى هذا السلوك؟ إنه الشعور بالتمييز، والمفاضلة في المعاملة بين الإخوة كما أحسوا بها. فالسبب الذي لاجله قصدوا إيذاء يوسف، أن أباهم كان يفضلهم وأخاه على سائر الأولاد في الحب.

ومن الأمور المعروفة أن تفضيل بعض الأولاد على بعض يورث الحقد

(١) يوسف ٧ - ٩

منهج البحث:

اتبعت في بعثي هذا منهج الاستقراء وتتبع التصور وتحليلها، ثم تتبع أقوال السلف وآراء الفقهاء، معتمداً في ذلك على المصادر الأصلية من الحديث والفقه.

وعمدت في توثيق الأقوال والتصورس المقتبسة من المراجع في هامش الصفحة الأسفل، فأذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم الجزء والصفحة، واكتفيت بذكر المعلومات الكاملة عن المصادر والمراجع في قائمة المصادر، حتى لا يزدحم الهامش بها، رغم معرفتي بأن المنهج في ذلك، كتابة جميع المعلومات عن المرجع في أول مرة يذكر فيها، ولكن ما دمت قد ذكرت ذلك في قائمة المصادر والمراجع فلا داعي للتكرار.

ومن خلال الاستقراء والمساهمة، يمكن أن نرجع أسباب التفصيل إلى عدة أمور، منها:

- ١ - بز أحد الأولاد أو بعضهم بأبائهم أكثر من الآخرين.
- ٢ - تقديم أحد الأولاد خدمات وتضحيات للأسرة كاملة لم يقدم بها غيره.
- ٣ - شعور الأبوين بصف أحد الأولاد دون غيره من إخوته. لمعرض أو إعاقة أو ككرة أولاد.
- ٤ - حب أحد الأبوين لأحد أبنائهم أكثر من غيره، إما لأنه الأكبر، أو الأصغر، أو لاعتبارات أخرى.
- ٥ - حب الأب لإحدى زوجاته دون غيرها، مما يجعلها تؤثر عليه، فيعطي أبنائها أكثر من أبناء غيرها.
- ٦ - حب الأب للذكر أكثر من الإناث كمعادات الجاهلية الأولى.

وبهما كان السبب لا يجوز للأب أن يفضل أحد أبنائه على غيره، إلا إذا كان مقعداً لا يستطيع التكسب، وهذا ما استثنى عند الفقهاء، وسأبين ذلك في ثنايا البحث.

وبناء على ماسبق تبينه، شرعت في كتابة هذا البحث، لأبين موقف الشرع من هذه المسألة التي يشكو منها كثير من الناس في مجتمعنا، لنستخلص لها الحكم الشرعي في ضوء الأدلة وتوجيهاتها، وآراء الفقهاء فيها.

ولاستيفاء المسألة جعلت بعثي هذا في مقدمة وأربعة مطالب:

الأول في تعريف العطية والهبة.

والثاني في بيان أصل المسألة والأحاديث الواردة فيها.

والثالث في بيان آراء الفقهاء في عطية الأبناء، وسبب اختلافهم، وبيان أدلة كل فريق ومناقشتها. ثم بيان الرأي الراجح في المسألة.

والرابع يبين فيه كيف تتحقق التسوية بين الأولاد، وعرضت فيه آراء الفقهاء وأدلتهم، وبيان الرأي الراجح.

أما المعنى الخاص: فتطلق على ما لا يقصد به بدل، وعليه يطبق تعريف الفقهاء للهبة: بأنها تمليك بلا عوض. أو تمليك متمول بغير عوض إنشاء^(١). ويدخل فيها العارية والجس والعمرى والصدقة والهبة^(٢).

والهبة في اللغة إذا أطلقت يراد بها التبرع على الغير، سواء أكان بمال أو غيره^(٣). وهي مأخوذة من: هب: أي: مز، لمرورها من يد إلى أخرى. فتقول: هب الريح إذا مز. وثاني بمعنى استيقظ، ليقظ فاعلها للإحسان^(٤). وبهذا المعنى اللغوي، ثبتت مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب، فقوله تعالى: **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَكُمْ فَتَنَا ذَلِكُمَا حَيْثُ تَمَرَّيَا** (٥).

تدل هذه الآية على جواز عقد الهبة إذا طابت نفس الزوجة عن بعض مالها لينتفع به.

وأما السنة، فقد وردت أحاديث تدل على مشروعيتها، منها:

١ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله ﷺ قال: «تهادوا تحابوا»^(٦).

٢ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله ﷺ قال: «يا نساء المسلمين، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاه»^(٧).

- (١) النووي، المجموع ٣٤٠/١٦، الفتاوى الهندية ٣٧٤/٤
- (٢) الحطاب، مواهب الجليل ٤٩/٦
- (٣) الخريشي على مختصر خليل ١٠١/٧
- (٤) الزيني، تاج المروس، ٣٦٤/٤، الرمل، نهاية المحتاج ٤٠١/٥
- (٥) التمام: ٤
- (٦) البخاري، الأدب المفرد ٢٦٩، باب قول الهدي، حديث رقم ١٠٧ ص ١٣٠
- (٧) رواه البخاري في الهبة وفصلها والتحريض عليها، رقم ٢٥١٧، ودواء مسلم في «الزكاة» باب الحث على الصدقة ولو بالقليل برقم ١٠٣٥

المطلب الأول المعطية في اللغة والاصطلاح

يورد الفقهاء مسألة المعطية في مسائل الهبة، في باب المعاملات، حيث أن الهبة من عقود التبرعات التي تشيد تمليك عين مال بلا عوض، مع أن لفظ المعطية أشمل - بحيث يضم مفردات الهبة والصدقة والإبراء - إلا أنه لم يرد في عقود التبرعات، أي لم يذكر الفقهاء المعطية كنوع من أنواع العقود، بل أحقوها بالهبة، لما بينهما من اتصال في المعنى.

لذا يقتضي الأمر أن نبحث مفهوم الهبة، ثم نتوصل إلى مفهوم المعطية. فمفهوم الهبة في اللغة له معنى عام ومعنى خاص عند الفقهاء.

أما المعنى العام، فتطلق الهبة على الإبراء: وهو: هبة الدين لمن عليه الدين^(١). وتطلق أيضاً على الصدقة: وهي هبة ما يراد به ثواب الآخرة^(٢). وتطلق أيضاً على الهبة: وهي ما يعطى إكراً وتردداً ومكافأة. فإن قصد بإعطائه ثواب الآخرة - فقط - فصدقة، وإن قصد بإعطائه الإكرام والتزود فهدية، وإن لم يقصد بإعطائه شيئاً مما ذكر فهدية وعطية ونحل^(٣).

والنحلة: عطية على سبيل التبرع، وهي أخض من الهبة. إذ كل هبة نحلة وليس كل نحلة هبة^(٤).

وأنواع الهبة: صدقة، وهدية، ونحلة، وهي المعطية، ومعانيها متقاربة، وكلها تمليك في الحياة بلا عوض. وأحكام كل واحدة من هذه تجري في البقية^(٥).

- (١) النووي، المجموع ٣٤٠/١٦
- (٢) النووي، المجموع ٣٤٠/١٦، البهوتي، كشاف القناع ٢٢٩/٤، الأنصاري شرح روض الطالب ٤٧٨/٢، الشريفي الخطيب، مفتي المحتاج ٣٩٧/٢، الحطاب، مواهب الجليل ١/٦
- (٣) الخريشي على مختصر خليل ١٠١/٧ - ١٠٢. الفتاوى الهندية ٣٧٤/٤
- (٤) البهوتي، كشاف القناع ٣٣٠/٤
- (٥) الكاتعموري، أوجز المسالك ٣٥٢/١٢
- (٥) البهوتي، كشاف القناع ٣٣٠/٤

عوض، واسم العطية شامل لجميعها. وكذلك الهبة والصدقة، والهبة متنايزان. فإن النبي ﷺ كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة. فمن أعطى شيئاً يقترب به إلى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة، ومن دفع إلى إنسان شيئاً يقترب به إليه محبة له فهو هدية. وجميع ذلك مندوب إليه ومحتوث عليه^(١). وفي هذا البحث لا أتناول الهبة والعطية بإطلاقها، وإنما اقتصر فقط على عطية الآباء لأبنائهم.

المطلب الثاني

أصل المسألة والأحاديث الواردة فيها

يستند الفقهاء في بحث هذه المسألة إلى الحديث الذي رواه جابر رضي الله عنه بقوله: سمعت النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، قالت عمرة بنت راحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فإني رسول الله ﷺ فقال إني أعطيت ابني من عمرة بنت راحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، فقال: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». قال: فرجع فرد عطية^(٢). وفي رواية: إني نحتلت ابني هذا غلاماً فقال: «أكل ولدك نحتلت مثله؟» قال: لا. قال: «فأرجعه».

وفي حديث آخر قال ﷺ: «اعدلوا بين أولادكم في العطية»^(٣). أما حديث النعمان فقد تعددت رواياته في صحيح مسلم بالفاظ وروايات وطرق مختلفة^(٤).

الأولى: عن حميد بن عبد الرحمن، وعن محمد بن النعمان بن بشير،

- (١) النووي، المجموع ٣٤٠/١٦
- (٢) رواه البخاري في «الهيئة وفصلها والتحريض عليها» باب الإسهاد في الهيئة برقم ٢٥٨٧
- (٣) نفس المصدر، باب الهيئة للولد برقم ٢٥٨٦
- (٤) رواه مسلم، في «الهيئات»، باب كراهة تقضيل بعض الأولاد في الهيئة برقم ١٦٢٣

٣ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لو دُعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت، ولو أهدني إلى ذراع أو كراع لقبلت»^(١). فالهبة والهدية من باب الإحسان، واكتساب الود بين الإخوان، والمحبة والألفة بين الناس.

وأما الإجماع، فقد انقصد على استحباب الهبة بجميع أنواعها، وتعامل بها الناس من أيام الرسول ﷺ إلى يومنا هذا. لقوله تعالى: «وَتَسَاءَلُوا عَنْ أَلْيَوْمِ الَّذِي يَأْتِيهِمُ الْمَوْتُ»^(٢). والهبة سبب للتعاون والتواد بين الناس^(٣).

المطية لغة: من عطى الشيء، تناوله، وهي تجمع على: عطايا وأعطية، وجمعوا أعطية على أعطيات. وأعطيات الملوك: هباتهم، وأعطيات الجند: أرزاقهم وما يرتب لهم من مال^(٤).

وفي الاصطلاح هي: تملك عين في الحياة بغير عوض^(٥).

فمن خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي، نجد أنه عند إطلاقنا لمعنى العطية فهو يشمل معنى الهبة. وكل منهما تملك في الحياة بغير عوض.

ونجد في اللغة من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند أفراد وإطلاق، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، كالفقير والمسكين، والإسلام والإيمان. وهكذا الهبة والعطية، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

والهبة والعطية والهدية والصدقة معانيها متقاربة، وكلها تملك في الحياة بغير

- (١) رواه البخاري في «الهيئة وفصلها والتحريض عليها» باب القليل من الهيئة برقم ٢٥٦٨، وفي «الكاخ» باب من أجاب إلى كراع برقم ٥١٧٨، ورواه مسلم في «الكاخ» باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، برقم ١٤٢٩
- (٢) المعتمد: ٢٠
- (٣) الشريفي الحطيب، مني المحتاج ٣٩٦/٢
- (٤) لسان العرب ٦٨/١٥، الهوتي، كشاف القناع ٢٣٠/٤
- (٥) الهوتي، كشاف القناع ٢٩٨/٤

الثامنة: داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أشهد أني قد نزلت النعمان كذا وكذا من مالي. فقال: أكل بيتك قد نزلت مثل ما نزلت النعمان؟ قال: لا. قال: «فأشهد على هذا غيري». ثم قال: أسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذا.

المائثرة: ابن عورن، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: نحلني أبي نحلاً. ثم أتى بي إلى رسول الله ﷺ ليشهد. فقال: أكل ولدك أعطيتك هذا؟ قال: لا. قال: أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذاك؟ قال: بلى. قال: فإني لا أشهد. قال ابن عورن: فحدثت به محمداً فقال: إنما تحدثنا أنه قال: «قاربوا بين أولادكم».

الحادية عشرة: أبو الزيد عن جابر قال: قالت امرأة بشير: انحل ابني غلامك، وأشهد لي رسول الله ﷺ. فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي، وقالت: أشهد لي رسول الله ﷺ فقال: آله إخوة؟ قال: نعم. قال: أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيت؟ قال: لا. قال: «فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد إلا على حق»^(١).

ومن خلال النظر في روايات الحديث المختلفة نجد أن المطية كانت غلاماً. إلا رواية ذكرها ابن حبان والطبراني عن الشعبي: أن المطية كانت حديدة. حيث أورد ابن حبان في صحيحه: أن النعمان خطب بالكوفة فقال: إن والدي بشير بن سعد أتى النبي - ﷺ - فقال، إن عمرة بنت راحة نسبت بعلام، وإني سميت النعمان، وإنها أتت أن تربيته حتى جعلت له حديدة من أفضل ما هو لي. وإنها قالت: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ وفيه أورد أن النبي ﷺ قال: (لا أشهد على جور)^(٢).

(١) رواه مسلم في «الهيئات» باب كراهة تقبيل بعض الأولاد في المطية برقم ١١٢٤
(٢) ابن بيان القاري، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بيان ٥٠٧/١١، ابن عبد البر، التمهيد ٧/ ٢٣٣ - ٢٣٦ الكناز، أوجز المسالك ١٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦

يحدثانه عن النعمان بن بشير: أنه قال: إن أباه أتى به رسول الله ﷺ فقال: «إني نزلت ابني هذا غلاماً كان لي، فقال رسول الله ﷺ: «أكل ولدك نزلته مثل هذا؟» فقال: لا. فقال رسول الله ﷺ: «فأرجعه».

الثانية: من نفس طريق الأولى وبلفظ: أكل بيتك نزلت؟ قال لا. قال: «فأردده».

الثالثة: يونس ومسر عن الزهري بلفظ أكل بيتك؟ والليث وابن عيينه عن الزهري: أكل ولدك؟

الرابعة: هشام بن عروة عن أبيه قال: حدثنا النعمان بن بشير قال: وقد أعطاه أبوه غلاماً، فقال له النبي ﷺ: «ما هذا الغلام؟ قال أعطانيه أبي. قال: فكل إخوته أعطيت كما أعطيت هذا؟ قال: لا. قال: «فأردده».

الخامسة: حصين عن الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير قال: تصدق علي أبي ببعض ماله. فقالت أمي عمرة بنت راحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فانطلق أبي إلى النبي ﷺ ليشهد على صدقي. فقال له رسول الله ﷺ: «أعفلت هذا بولدك كلهم؟ قال: لا. قال: «اتقوا الله واعملوا في أولادكم». فخرج أبي فزك تلك الصدقة.

السادسة: أبو حبان عن الشعبي، عن النعمان بن بشير: أن أمه بنت راحة سألت أباه بعض الموهوبة من ماله لابنها، فالتوى بها ستة، ثم بدا له. فقالت: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ على ما وهبت لابني، فآخذ أبي يدي، وأنا يومئذ غلام، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أم هذا بنت راحة أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها، فقال رسول الله ﷺ: يا بشير، ألك ولد سوى هذا؟ قال: نعم. فقال: أكلهم وهبت له مثل هذا؟ قال: لا. قال: «فلا تشهدني إذا، فإني لا أشهد على جور».

السابعة: إسماعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير. بلفظ: ألك بنون سواء؟ قال: نعم. قال: فكلهم أعطيت مثل هذا؟ قال: لا. قال: «فلا أشهد على جور». الثامنة: عن عاصم، عن الأحول، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير: أن رسول الله ﷺ قال لأبيه: «ولا تشهدني على جور».

هذا النص فيه دلالة صريحة أن الحنف في النحل بين الأولاد. غير جائز. فلما أتى على الصبي مدة قالت عمرة: انحل ابني هذا. فالتوى عليها سنة أو سنتين على ما في خبر أبي حبان التيمي، والمغيرة عن الشعبي. فنحله غلاماً، فلما جاء المصطفى ﷺ ليشهده قال: (لا تشهدني على جور). ويشبه أن يكون النعمان قد نسي الحكم الأول، أو توهم أنه قد نسخ. وقوله ﷺ (لا تشهدني على جور) في الكرة الثانية زيادة تأكيد في نفي جوازه^(١).

واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد، وقد تسمك به القائلون بوجوب النسوية في عطية الأولاد^(٢).

ونظراً لعدد الألفاظ واختلافها، اختلف الفقهاء في حكم عطية الآباء لأبنائهم، وسبب اختلافهم هو فهم الحديث، وتوجيهه في دلالة الألفاظ الواردة في الروايات المختلفة. وهذا يقتضي بيان آراء الفقهاء في هذه المسألة. وهو ما سابعه في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث

آراء الفقهاء في عطية الآباء لأبنائهم

في ضوء النصوص الواردة في هذه المسألة، اختلفت آراء الفقهاء، كل حسب توجيهه للنص، ففهم العلماء من هذا النص أنه لابد من مراعاة العدل بين الأولاد في الأعطيات، ولكنهم اختلفوا في المراد من النصوص، هل هو الاستحباب أم وجوب النسوية بينهم؟

الראي الأول:

يستحب النسوية بين الأولاد في العطية، فإن فضل بعضهم صح، وكره. وبه

- (١) ابن بيان القاري، مرجع سابق ٥٠٧/١١
(٢) الكاندهلوي، أوجز المسالك ٢٥٦/١٢ وقال: وبه صرح البخاري، وهو قول طائفة، والثوري، وأحمد، وإسحاق. وقال به بعض المالكية. ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطله.

وجمع ابن حبان بين الروايتين بالعمل على واقتين: إحداهما: عند ولادة النعمان، وكانت العطية حقيقة.

والأخرى: بعد أن كبر النعمان وكان العطية عبداً^(١). وهو جمع لا بأس به، إلا أنه يعكر عليه أنه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع - جلالة - الحكم في المسألة. حتى يعود إلى النبي ﷺ فيشده على العطية الثانية، بعد أن قال في الأولى: (لا أشهد على جور). وجوز ابن حبان أن بشيراً ظن نسخ الحكم^(٢).

وقال غيره: يحتمل أن يكون حمل الأول على كراهة التنزيه، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في العهد، لأن ثمن الحديقة أكثر من ثمن المبد^(٣).

ثم يقول الكاندهلوي: ظهر لي وجه آخر في الجمع، وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً، وهبه الحديقة، تطيئاً لخطورها، ثم بدا له فارتجعها، لأنه لم يقبض منه أحد غيره. فعاودته عمرة في ذلك، فمطأها سنة أو سنتين، ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً، ورضيت عمرة بذلك، إلا أنها خشيت أن يرتجعه، فقالت: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ، تريد بذلك تثبيت العطية، وأن تأمن من رجوعه فيها^(٤).

قال أبو حاتم: تبين الألفاظ في قصة النحل قد يوهم عالماً من الناس أن الخير فيه تضاد، وليس كذلك، لأن النحل من بشير لابنه كان في موضعين متباينين، وذلك أن أول ما ولد النعمان أبت عمرة أن تربيته حتى يجعل له بشير حديقة، ففعل ذلك، وأراد الإشهاد على ذلك، فقال النبي ﷺ لا تشهد إلا على عدل، فإني لا أشهد على جور^(٥).

- (١) المعني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٤٨/١١، ابن بيان القاري، مرجع سابق ١١/٥٠٨
(٢) الكاندهلوي، أوجز المسالك ٢٥٥/١٢، ابن حجر، فتح الباري ١١٢/٥
(٣) المعني، عمدة القاري ٤٨/١١، ابن بيان، مرجع سابق ٥٠٨/١١، الكاندهلوي، أوجز المسالك ٢٥٥/١٢
(٤) نفس المصدر. الكاندهلوي، أوجز المسالك، ٢٥٥/١٢
(٥) الكاندهلوي، أوجز المسالك، ٢٥٥/١٢

والدليل أن النعمان قال: فرجع أبي بوصيته، وفي هذا التأويل كلام. والمذهب: أنه ينبغي للوالد أن يسري بين الأولاد في العطية^(١). فقال رضي الله عنه: يا بنية، إني نحلكت نحلًا من خير، ولاني أخاف أن أكون أثرتك على ولدي، وإنك لم تكوني احتزيتي، فوديه على ولدي. فقالت: يا أباها، لو كانت لي خير بجذافها ذهبًا لردتها^(٢).

أقول: وكلام السرخي لا يستقيم، لأن الوصية لو ارث لا تصح إلا بإجازة الورثة، إلا إذا كان يقصد الوصية لغير الوارث، وهذه لا يشترط فيها التسوية، وإنما تنفذ حسب نصها. وما استدل به من فعل أبي بكر - رضي الله عنه - هو حجة عليه، لأن نص الرواية: أن أبا بكر - رضي الله عنه - أمر عائشة - رضي الله عنها - برد ما نحلها، حيث لم يتم القبض، لأنه خاف من تفضيل وليلث أحد أبنائه.

أدلة هذا الرأي:

استدل هذا الفريق لقولهم بأدلة من السنة والآثار.

أما السنة: فقد استدلوها بتوجيه بعض الروايات والألفاظ الواردة في حديث النعمان بن بشير. ومنها:

١ - قوله ﷺ: «أشهد على هذا غيري». فلو كان حرامًا وباطلاً لما قال هذه العبارة، ولو كانت الهبة غير جائزة في هذه الحالة لما قال: «أشهد على هذا غيري»، ولا عترض عليها، ولكنه هنا أمره بتأكيد ما دون الرجوع فيها^(٣).

٢ - قوله ﷺ: «أقاربوا بين أولادكم». فالمقاربة لا تعني المساواة، وإنما تفيد وجود التفاوت^(٤).

- (١) السرخي، المبسوط ٥١/١٢.
- (٢) الزيلعي، نصب الرأية ١٢٢/٤، المحلى لابن حزم ٩٦/٨.
- (٣) الترمذي، شرح صحيح مسلم ٦٦/١١، المجموع ٣٤١/١٦.
- (٤) المظيم آبادي، عون المبرود ٤٥٩/٩.

قال المالكية، والشافعية، وأبو يوسف من الحنفية^(١).

فقد جاء في أسهل المدارك: ويكره أن يهب لبعض ولده ماله كله، وأما الشيء منه فذلك سائع^(٢). وفي بداية المجتهد، ذكر ابن رشد قول مالك يجوز التفصيل، ولا يجوز أن يهب بعضهم جميع المال دون بعض^(٣).

وقال الشافعي - في معرض تفسيره لحديث جابر -: وبه نأخذ، وفيه دلالة على أمور.

منها: حسن الأدب في أن لا يفضل، فيعرض في قلب المفضول شيء ينتميه من بزة، فإن القرابة بنفس بعضها بمضاً ما لا يفسد العدى.

ومنها: أن إعطاءه بعضهم جائز، ولو لا ذلك لما قال ﷺ: «فأرجعه»^(٤). يريد الشافعي بيان المراد من قوله ﷺ: «فأرجعه»: أن الرجوع لا يكون إلا عن هبة صحيحة، فتصح هبة بعض الأبناء وعطيتهم. ولكن قوله ﷺ «فأرجعه». أي أنه يجب إهداء هذه العطية والرجوع عنها، حتى لو نشأت صحيحة، فصحة المقد شيء، والرجوع عنه شيء آخر. حيث أراد الرسول ﷺ أن يطيل عقداً رأى فيه عدم العمل، فرفضه بالجور، لأن المقد مع صحته مخالف لمبدأ العمل.

وقال السرخي من الحنفية: وقيل: كان هذا منه بطريق الوصية بعد موته، ألا ترى أنه اعتبر التسوية بين الأولاد، فتجب التسوية في الوصية بعد الموت، فأما في الهبة في الصحة فلا. ألا ترى أن أبا بكر - رضي الله عنه - خص عائشة بالهبة لها في صحته.

- (١) الكشاف، بلانق الفائق ١٢٧/٩، الترمذي المجموع ٣٤١/١٦، الترمذي، شرح السنة ٨/٨.
- (٢) وبه قال اللبث والتمري، وروى معنى ذلك عن شريح، وجابر بن زيد، والحصن بن صالح. ابن قلانة، المغني والشرح الكبير ٢٩٤/٦.
- (٣) الكشاف، أسهل المدارك ٩٥/٣.
- (٤) ابن رشد، بداية المجتهد ٢٤٦/٢.
- (٤) مختصر الترمذي بهاش الأم ١٢٢/٣.

نفسه أشار إلى طلب الرد، فأمره ﷺ برده، والأمر يقتضي الوجوب، ولا توجد قرينة تصرفه عنه^(١).

وقولهم: إن في قوله ﷺ: «أشهد على هذا غيري». وفي هذا إشارة إلى أنه أجاز لغيره أن يشهد عليه. فعند إطلاق صيغة أفعل، فإنها تحتمل الوجوب أو الندب، فإن تعدد ذلك فعلى الإباحة^(٢).

ثم إن أدنى أحوال الأمر الاستحباب والندب، ولا خلاف في كراهة هذا - أي التفصيل - وكيف يجوز أن يأمره بتأكيده مع أمره برده وتسميته جوراً، بقوله: «أشهد عليه غيري»، وقوله: «لا أشهد على جور». فحمل الحديث على هذا حمل على التناقض والنضاد. ولو أمره النبي ﷺ بأشهاد غيره لا مثل يشتر أمره ولم يرد، ولأنما هذا تهديد له على فعله، فيفيد ما أفاد النبي عن إتمامه^(٣).

وهو تهديد قطعاً، لا إباحة، وأخير أنه لا يصلح، وأمره برده^(٤). وهذه الصيغة في لغة العرب تدل على الردع والمنتع.

وأمره ﷺ بتأكيدهما بأشهاد غيره عليها، وفي هذا التأويل تكلف. والواقع أن الأمر بأشهاد غيره تهديد، مثل: إذا لم تستح فاصنع ما شئت. والدليل على ذلك أمور:

١ - من المعلوم بالضرورة: أنه لا أحد من المسلمين يشهد على أمر يعلم أن النبي ﷺ امتنع من الشهادة عليه.

٢ - أن النبي ﷺ بين لبشر أن الهبة يجب أن تكون بين الأولاد بالتساوي. - أن النبي ﷺ نهاه عن تنفيذ الهبة، والنهي يقتضي الفساد^(٥).

- (١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٣/٤
- (٢) النووي، شرح صحيح مسلم ١٦٧/١، العظيم آبادي عون المعبود ٤٥٩/٩
- (٣) ابن قدامة، المغني والشرح الكبير ٢٩٥/٦
- (٤) ابن القيم، إعلام الموقعين ٣٢٩/١
- (٥) ابن عبد البر، التمهيد ٢٢٧/٧

٣ - قوله ﷺ: «فأرجعه». هذا يفيد أن الهبة كانت نافذة، إذ لو كانت غير ذلك لما احتاج إلى الرجوع عنها.

٤ - قوله ﷺ: «لا أشهد على جور»، والجور هو: الميل عن الاستواء والاعتدال. وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء أكان حراماً أم مكروهاً، ويجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه^(١).

وأما الآثار الدالة على الاستحباب:

١ - أن أبا بكر - رضي الله عنه - نحل عاتكة جذاذ عشرين وسقاً دون سائر ولده^(٢).

٢ - فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ابنه عاصماً بشيء أعطاه على سائر ولده^(٣).

٣ - فضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم، فقد نحل ابنه من أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط أربعة آلاف درهم، وله ولد من غيرها^(٤).

٤ - كان القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري مع ابن عمر، إذ اشترى أرضاً من رجل من الأنصار، فقال له ابن عمر: هذه الأرض لابني واقد، فإنه مسكين. نحلها إياها دون ولده^(٥).

مناقشة أدلة القائلين بالاستحباب:

أولاً: قولهم: بأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، فيحمل على الكراهة، فإن هذا القول لا يسلم لهم، حيث أن الجور حرام، ولأن الحديث

- (١) النووي شرح صحيح مسلم ٦٦/١١، العظيم آبادي، عون المعبود ٤٥٩/٩
- (٢) رواه الإمام مالك، في الموطأ ٥٣٣، كتاب الأفضية، باب ما لا يجوز من النحل، رقم ٤٠، وصححه إسناده الحافظ بن حجر في فتح الباري ٥٣٣/٥
- (٣) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٨٨/٤، الزيلعي، نصب الراية ١٢٣/٤
- (٤) الطحاوي، مرجع سابق ٨٨/٤، الزيلعي، نصب الراية ١٢٣/٤، ابن حزم، المحلى ٩٨/٨
- (٥) عبدالرزاق الصنعاني، المصنف ١٠١/٩، ابن حزم، المحلى ٩٨/٨، الكتاني، معجم قه السلف ١٥٣/٦

له سبب: لزمانة، أو عصى، أو لفضاء دين، أو ككرة عائلة، أو الاشتغال بالعلم^(١).

وروجه الاستثناء - كما يبدو - هو مراعاة جانب الضعف والحاجة والشفقة، لعدم القدرة على الكسب.

قال ابن قدامة: المشروع أن يسوي بين أولاده في العطية، فإن خص بعضهم بعطية أو فاضل بينهم أتم، إذا لم يختص بمعنى سبيح التفضيل، ووجب عليه التسوية، إما برد ما فضل به البعض، أو إعطاء الآخر حتى يتم نصيبه. قال طاروس: لا يجوز ولا رغب محترق، وبه قال ابن المبارك، وروي معناه عن مجاهد وعروة، وكان الحسن يكرهه ويخبره في القضاء^(٢).

وقال طاروس في الرد: لا يفضل أحد على أحد شجرة. النحل باطل، وهو من عمل الشيطان، اعدل بينهم، كباراً وبناتهم به. قال ابن جريح: قلت: ملك بعض نحلهم، ثم مات أبوههم؟ قال: للذي نحلته مثله من مال أبيه^(٣).

وعن مجاهد: من نحل ولداً له نحللاً دون بنيه فمات فهو ميراث^(٤).

وقال ابن تيمية - عندما سئل عن رجل له أولاد - : ذكور وإناث، فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته، فهل يبقى في ذمته شيء أم لا؟ فأجاب: لا يحل له أن ينحل بعض أولاده دون بعض، بل عليه أن يعدل بينهم، كما أمر النبي ﷺ^(٥).

قال ابن قدامة: فإن خص بعضهم لعمى يقتضيه تخصيصه: من حاجة، أو زمانة، أو عصى، أو ككرة عائلة، أو لاشتغاله بالعلم، أو صرف عطية عن بعض

(١) الهوتري، كتاب الفتح ٣٠٩/٤ المرداوي، الإصناف ١٢٨/٧، ابن حزم المجلد ٩٥/٨

الصنعاني سبل السلام ٨٩/٣

(٢) ابن قدامة، المنقي مع الترح الكبير، ٢٩٨، ٢٩٤/٦

(٣) الكتاني، معجم قه السلف ١٥٢/٦

(٤) نفس المصدر ١٥٢/٦

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٣١/٢٩٦

ثانياً: أما ما ذكر عن الصحابة - رضي الله عنهم - فلا يقل أن يخالف الصحابة رضوان الله عليهم قول الرسول ﷺ. في فعلهم.

ويحتمل أن أبا بكر - رضي الله عنه - خصها بعطية لحاجتها وعجزها عن الكسب، ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده، أو نحلها ويريد أن ينحل غيرها، فأدركه الموت قبل ذلك، لذلك قال لابنته: رذيه.

ويتعين حمل الحديث على أحد هذه الوجوه، لأن حمله على مثل محل التراجع منهني عنه، وأقل أحواله الكراهة. والظاهر من حال أبي بكر اجتناب المكروهات. ويمثل ذلك يرد على قصة عاصم بن عمر - رضي الله عنهما - وعن غيرها^(١). ولا يدل الحديث على اللتب لوجهين:

١ - أن أبا بكر رضي الله عنه لم يبلغه الحديث، كما لم يبلغه أحاديث أخرى رواها صفار الصحابة.

٢ - تقرر في علم الأصول أن الأمر حقيقة في الوجوب، ولا يصرف عنه لللتب إلا بقرينة، والقرينة إنما تكون من الشارع. لأن المتكلم هو الذي ينصب القرينة على مراده من كلامه لغيره. ففعل أبي بكر لا يكون قرينة على اللتب. على أن عروة بن الزبير أجاب عن فعل أبي بكر، بأن إخوة عائشة كانوا راضين بذلك الهبة. بل يمكن أن تأخذ من استرجاع أبي بكر هبته عند موته، أنه كان يرى وجوب التسوية بين الأولاد في الهبة. لأنه لم يسترجعها - مع رضا أولاده بها - إلا لأجل الحمل الذي تركه في بطن امرأته، ورضاه غير معلوم^(٢).

الرأي الثاني:

تجب التسوية بين الأولاد، وتبطل مع عدم المساواة. وبه قال الإمام أحمد، واسحق، وطاروس، وابن تيمية. وروي عن الإمام أحمد: أنه يجزئ التفاضل إن كان

(١) ابن قدامة، المنقي والشرح الكبير ٢٩٥/٦

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ٢٢٦/٧

دليل على وجوب النسوة بين الأولاد في الهبة والعطية، وأنها باطلة مع عدم المساراة. وهو ما تفيد ألفاظ الحديث، من أمره ﷺ بإرجاعها، ومن قوله: (اتقوا الله)، وقوله: (اعدلوا بين أولادكم). وقوله: (لا أشهد على جور). قال ابن القيم: وهو حديث صحيح، متفق عليه، وهو دليل على التحريم، لأنه سماه جوراً، وأمره برده، وامتنع من الشهادة عليه، فالجور حرام، والأمر يقتضي الرجوب، وامتناعه عن الشهادة دلالة على عدم موافقته على هذا التصرف^(١).

وقال في مكان آخر: (إن النبي ﷺ أمر النعمان بن بشير أن يعدل بين الأولاد، فقال: (اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم)، وفي رواية: (إني لا أشهد على جور). وقال: (أشهد على هذا غيري). وهذا أمر تهديد - قطعاً - لا إباحة، لأنه سماه جوراً - وهو خلاف العدل - لأنه لا يصلح، وأمره برده فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم عليه النبي ﷺ بأنه جور؟ وأنه لا يصلح، وأنه خلاف التقوى والعدل^(٢).

وأما دليلهم من الآثار، فقد استدلوا بمجموعة من الآثار^(٣) عن السلف منها:

١ - قسم سعد بن عبادته ماله بين بنيه في حياته، فولد له بعد ما مات، فلقبي عمر أبا بكر - رضي الله عنهما - فقال له: ما نمت الليلة من أجل ابن سعد، هذا المولود لم يترك له شيء. فقال أبو بكر: وأنا والله، فانطلق بنا إلى قيس بن سعد تكلمه في أخيه، فأتيناه فكلمناه، فقال قيس: أما شيء قد أمضاه سعد فلا أرده أبداً، ولكن أشهد كما أن نصيبه له.

٢ - قول أبي بكر الصديق لعائشة - رضي الله عنها - يا بنية، إني نحتلك نحلاً من خير، ولاني أخاف أن أكون أترتك على ولدي، ولأنك لم تكوني

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين ١٣٣/٤

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين ٣٢٩، ١

(٣) جميع الآثار من (١-٨) مصدرها: ابن حزم، المحلى ٩٨/٨، الشوكاني، نيل الأوطار ٥/ ٣٩٢، الكتاني، مجمع فقه السلف ١٥١/٦ وردت جميعها عدداً ٣، ٤ في مصنف عبدالرزاق، كتاب الرضايا، باب التفضيل في النحل ١٠٠/٩ - ١٠٢

ولده نفسه، أو بدعته، ولكونه يعصي الله بما يأخذه، فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك. فإنه قال في تخصيص بعضهم بالوقف: لا بأس، إذا كان لحاجة، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة. والعطية في معناه^(١).

ويحتمل ظاهر لفظه المنع من التفضيل على كل حال، لكون النبي ﷺ لم يستفصل بشيراً في عطيته. قال شيخنا: والأول أولى إن شاء الله. لحديث أبي بكر، ولأن بعضهم اختص بمعنى يقتضي العطية، فجاز أن يختص بها، كما لو اختص بالقرابة.

وقال القاضي أبو الوليد من المالكية: إذا أعطى البعض على سبيل الإيثار فهو مكروه، وإنما يعزى عن الكراهة إذا أعطى البعض لوجه يختص به، أو غرامة لزمته، أو خير يظهر منه^(٢).

وروجه صرف العطية عن الفاسق والمتبذع - تأديباً ووعاً له - حتى لا يستعين بها على فسقه وبدعته، وأما الصالح فعطية مكافأة وعون له على الصلاح، لأن الأب يسأل عن أولاده حال حياته، أما بعد مماته يصير ماله ميراثاً يوزع بين أولاده، كما أراد الله، ولا خيار له في ذلك.

فخلاصة هذا الرأي: أنه لا يجوز تفضيل أحد الأولاد على غيره، أو تفضيل بعضهم على البعض الآخر، وتجب النسوة بينهم، إلا إذا وجدت الحاجة والمسوغ الشرعي، كما أشار الإمام أحمد بن حنبل، وحددها بأسباب معينة، ذكرها ابن قدامة في المغني كما أثرت آنفاً.

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي أيضاً بأدلة من السنة والآثار والمعقول.

أما دليلهم من السنة: حديث النعمان بن بشير. فقد قالوا: إن هذا الحديث

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، ٢٩٥/٦، ٣٠٠ - ٣٠١، ابن مفلح، البیع شرح المنقح ٣٧٣/٥

(٢) الكاندلوي، أوجز المسالك ٢٥٩/١٢ والأثرة تعني التفضيل، أثره عليه: فضله. ابن منظور، لسان العرب، حرف الراء فصل الألف.

وطالبت الآثار الأب إعطاء من لم ينحله معلماً أعطى غيره تحقيقاً للعدل، وأمرت بالتسوية بين الأولاد.

وأما المعقول فاستدلوا بما يأتي:

١ - إن التسوية مقدمة الواجب، لأن قطع الرحم والمعقوق محرمان، فما يؤدي إليهما يكون محرماً، والتفصيل مما يؤدي إليهما^(١). وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢ - تفصيل بعضهم على بعض يورث العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم، فنفع منه، كتزويج المرأة على عمتها وخالتها^(٢).

مناقشة أدلة القائلين بالوجوب:

ناقش القائلون باستحباب التسوية أدلة القائلين بالوجوب على النحو الآتي: أجابوا عن حديث النعمان بن بشير بأجرية عشيرة، أوردتها الحافظ ابن حجر في الفتح، والشوكاني في نيل الأوطار، وأرددها - هنا - تحقيقاً للقائدة.

١ - أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده، ولذلك منعه. فليس فيه حجة على منع التفصيل. ويرد عليه أن بعض طرق حديث النعمان صريح بالبعضية. قال القرطبي: ومن أبعد التاويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده، كما ذهب إليه سحنون، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاماً، وأنه وهبه له لما سأله الأم الهبة من بعض ماله، وهذا يعلم منه القطع أنه كان له مال غيره^(٣). كما أن رواية الإمام مسلم تنص: «تصدق علي أبي بعض المال».

٢ - أن المطية المذكورة لم تنتجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ فأشار عليه بأن لا يفعل، فتروك^(٤).

(١) ابن حجر، فتح الباري ٢١٤/٥

(٢) ابن قدامة، المنهاج ٢٩٩/٦

(٣) ابن حجر، فتح الباري ٢١٤/٥، المنهاج، عمدة القاري ٤٩/١١، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٤/٤، الشوكاني، نيل الأوطار ٩/٦

(٤) ابن حجر، فتح الباري ٢١٤/٥، المنهاج، عمدة القاري ٤٩/١١، الطحاوي، شرح سنن الأثر ٨١/٤

احترته، فزديه على ولدي. فقالت: يا أبتاه، لو كانت لي خير بجائزها ذهباً لوديتها.

يحتمل أن أبا بكر خصها بعطية لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه، مع اختصاصها بفضلها، وكونها أم المؤمنين، وغير ذلك من فضائلها. ويحتمل أن يكون نحلها ونحل غيرها من ولده، أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك^(١).

٣ - عن معاوية بن حيدة، أن أباها كان له بئرون لمعات - أمهات شتى - أصاغر ولده، وكان له مال كثير، فجعله لبني علة واحدة، فخرج ابنه معاوية حتى قدم على عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فأخبره بذلك، فخير عثمان الشيخ بين أن يرد إليه ماله، وبين أن يوزعه بينهم، فارتد ماله، فلما مات تركه الأكابر لأخوتهم.

٤ - عن مجاهد: من نحل ولداً له نحلا دون بنيه فمات فهو ميراث.

٥ - عن عروة بن الرزير: أنه قال: يرد من حيف الناحل الحي ما يرد من حيف الميت في وصيته.

٦ - قال طارس في الولد: لا يفضل أحد على أحد شعرة، النحل باطل، وهو من عمل الشيطان. قال ابن جرير: قلت له: هلك بعض نحلهم ثم مات أبوه؟ قال للذي نحلته مثله من مال أبيه.

٧ - سأل زهير بن نافع، عطاء بن أبي رباح: أردت أن أفضل بعض ولدي في نحل أنحله؟ فقال: لا. وأبى أياماً شديداً، وقال: سر بنهم.

٨ - عن ابن جرير: قلت لعطاء: ينحل ولده. أسوي بينهم وبين أب وزوجه قال: لم يذكر إلا الولد، لم أسمع عن النبي ﷺ غير ذلك.

هذه الآثار الواردة: فيها دلالة على منع التفصيل، وذلك لأن أبا بكر رد ما نحلته عائشة قبل موته، وطلب عثمان إعادة توزيع مال أبي معاوية بن حيدة، لما رأى فيه تفصيل بعض ولده على غيره، واعتبره مالاً موروثاً يقسم إلى التركة.

(١) ابن قدامة، المنهاج والشرح الكبير ٢٩٩/٦ - ٣٠٠

ويرد على هذا، بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة، ولا من أدائها إذا تعينت عليه.

وقوله: «أشهد» لا يدل على أنه صيغة إذن، بل هو للتوبيخ، لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع^(١).

وقال ابن حبان: «أشهد»، صيغة أمر، والمراد به نفي الجواز، ويريد هنا تسميته جوراً^(٢). ومن سيشهد على أمر رفضه الرسول ﷺ، بغض النظر عن كونه حاكماً. ثم من يشهد على أمر سناه الرسول ﷺ جوراً.

٦ - قوله: «الأسريت بينهم؟ دليل على أن المراد بالأمر الاستحباب، وبالنهي التثنية. ويحجب عن هذا الاستدلال، بأن هذا مقبول، لولا ورود ألفاظ زائدة على هذه اللفظة، ولا سيما تلك الرواية بعينها، وردت بصيغة الأمر، حيث قال: سُرَ بينهم^(٣).

٧ - الوارد في حديث النعمان: «فأربوا بين أولادكم». لا سرتوا. يرد عليه، بأنكم لا توجبون المقارنة، كما لا توجبون التسوية^(٤).

ثم إن هذا اللفظ يمارضه لفظ آخر، في حديث آخر، وهو قوله ﷺ: «اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم»^(٥).

ورواية أخرى: «ألقوا الله واعدلوا بين أولادكم»، ورواية ثالثة: «سرتوا بين أولادكم في المطية».

٨ - التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين فريضة تدل على أن الأمر للتدب. لكن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب، فلا تصلح تلك الفريضة لصرفهما، وإن

(١) نفس المصدر. الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤

(٢) ابن حجر، مصدر سابق ٢١٥/٥، ابن بلان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلان ٥٠٨/١١

(٣) ابن حجر، المصدر السابق ٢١٥/٥، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤

(٤) نفس المصدر

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار ٨/٦

ويحجب عنه بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشع بالتجنيز، وكذلك قول عمرو: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ. وقول النعمان: «تصدق علي أبي»^(١).

٣ - أن النعمان كان كبيراً، ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع. قال الحافظ - رداً على هذا-: وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث. خصوصاً قوله: «أرجعه»، فإنه يدل على تقديم وقوع القبض. والذي تفاوت عليه الروايات: أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصره، فأمر برد المطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض^(٢).

٤ - قوله: «أرجعه». دليل الصحة. ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع. وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب ولده، وإن كان الأقل خلاف ذلك. لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك، فلذلك أمره به.

قال الحافظ: «والاحتجاج بذلك فيه نظر، والذي يظهر أن معنى قوله: «أرجعه» أي لا تمض الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقديم صحة الهبة^(٣). ولفظ أرجعه يدل على أن تقدم القبض غير دل على القبض حقيقة. لأنه يحتمل أنه قال ليشير: أرجع عما قلت بنحل ابنك نعمان دون إخوته^(٤).

فالرجوع لا يكون إلا عما هو صحيح فقط، بل قد يكون عما هو خطأ، وهو من باب أولى، وخاصة إذا كان فيه ضياع حق، أو ظلم للبعض دون الآخر، والمسألة هنا من هذا القبيل.

٥ - قولهم: إن قوله ﷺ: «أشهد على هذا غيري». إذن بالإشهاد على ذلك، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام. وكأنه قال: لا أشهد، لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد، وإنما من شأنه أن يحكم.

(١) الشوكاني، نيل الأوطار ٩/٦

(٢) ابن حجر، فتح الباري ٢١٤/٥، المني، عمدة القاري ٤٩/١١، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٤/٤

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار ٩/٦

(٤) ابن حجر، مصدر سابق.

(٥) النخعي، عمدة القاري ٤٩/١١

استورا في وجوب بر والدم، فاستورا في عطية، ولأن للوالد الرجوع فيما أعطى ولده، فيمكنه أن يسري بينهم باسترجاع ما أعطاه لبعضهم، ولا يمكن ذلك في غيرهم^(١).

الترجيح:

وينظر فاحصة لهذه الروايات المتعددة بالفاظها المختلفة وطرقها، فمرة جاءت بلفظ عطية، وأخرى نحلة، وثالثة صدقة، ورابعة هبة، ثم وصف الرسول ﷺ ما صدر عن بشير بأنه جور، أو ظلم، ثم رفض أن يشهد عليه، وطالبه بالعدل بين أبنائه، وأمره برد عطية لابنه النعمان، وعدّ الرسول ﷺ هذا الفعل مجانباً للحق، فقال: (لا أشهد إلا على حق). مما يدل على أن فعل بشير غير الحق، وضد العدل.

ومن خلال عرض أدلة كل فريق، ومناقشتها، تبين رجحان القول بوجوب التسوية بين الأولاد في العطية، وهذا ما أشار إليه الشوكاني بقوله: فالحق أن التسوية واجبة، وأن التفضيل محرم^(٢).

ومع أن الأدلة التي استند إليها الفريقان من السنة كانت هي نفس الأدلة، إلا أن توجيه القائلين بالاستحباب لهذه الأدلة كان ضعيفاً أمام توجيه القائلين بالوجوب، وذلك لدلالة بعض الألفاظ - مع تعدد الروايات - على الوجوب. وخاصة أن القائلين بالوجوب أجابوا عن جميع الاعتراضات التي أوردتها القائلون بالاستحباب، وفندوا أدلتهم.

وكذلك فإن الآباء مأمورون بالتسوية بين أولادهم، حتى في القبل، وينظراتهم لكل واحد منهم، بنفس الرعاية والاهتمام، لقوله ﷺ: «إن الله تعالى يحب أن تعدلوا بين أولادكم حتى في القبل»^(٣). ولا يجوز لهم أن يفضلوا أحدهم على غيره، وإن وقع هذا فهو مخالف للفطرة، ويؤدي إلى

- (١) ابن قدامة، المغني ٣٠٤/٦
- (٢) الشوكاني، نيل الأوطار ١٠/٦
- (٣) علاء الدين الهندي، كتر العمال، ج ١٦/٤٤٥، حديث رقم ٤٥٣٥٠، وعزاه إلى ابن النجار.

صلحت لصرف الأمر. والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق»^(١). وفي آخر الرواية يسأله: أسرك أن يكونا إليك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: (فلا إذا)^(٢). لاحتمال أن يكون أراد بقوله: (إلا على حق) الحق الذي لا تقصير فيه عن أعلى مراتب الحق^(٣).

ولأي داود من هذا الوجه عن مجالد: إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك^(٤).

واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد، وقد تسلك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد^(٥).

٩ - ما فعله الخليفان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - قربة على أن الأمر للنتب. وقد أجاب عروة عن قصة عائشة - رضي الله عنها - بأن إختونها كانوا راضين بذلك، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر^(٦). على أنه لا حجة في فعلهما، لاسيما إذا عارض المرفوع من حديث رسول الله ﷺ^(٧).

١٠ - انعقد الإجماع على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله، جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم.

قال الحافظ: لا يخفي ضعفه، لأنه قياس مع وجود النص^(٨).

فقد وجبت التسوية بين الأولاد بالخبر، وليس غيرهم في معانهم، لأنهم

- (١) ابن حجر، فتح الباري ٢١٥/٥، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤
- (٢) نفس المصدر ٢١٤/٥، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤
- (٣) ابن عبد البر، التمهيد ٢٣٢/٧
- (٤) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع والإجازات، باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل برقم ٣٥٤٢
- (٥) ابن حجر، فتح الباري ٢١٤/٥، الكاندلموي، أوجز المسالك ٢٥٦/١٢
- (٦) نفس المصدر ٢١٥/٥، المغني، عمدة القاري ٤٩/١١، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤
- (٧) الشوكاني، نيل الأوطار ١٠/٦
- (٨) ابن حجر، فتح الباري ٢١٥/٥، عمدة القاري ٤٩/١١، الزرقاني، شرح الموطأ ٥٥/٤

ومن المعلوم بالضرورة أن هذا التشابه من العموم، والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان^(١).

ومع ترجيح القول بوجوب النسوبة بين الأبناء في العطية إلا أن هذا ليس على إطلاقه. فقد ذكر الحنابلة حالات يجوز فيها تخصيص بعض الأبناء، أوردها ابن قدامة^(٢) وهي: الحاجة، الرمات، الممي، ككرة العائلة، الانتغال بالعلم.

كما أجاز الحنابلة صرف العطية عن بعض ولده في حالات، وهي: فسقه، وبدعته، واستماتته بها على معصية الله، أو إنفاقه فيها.

وروي عن الإمام أحمد جواز ذلك، قياساً على جواز تخصيص بعضهم بالوقف وقال: لا بأس إذا كان له حاجة، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة، والعطية في معناه^(٣).

وقد يرد سؤال: هل الأم كالأب في هذه المسألة؟

فقد نص الحنابلة، أن الأم في المنع من المضاربة بين الأولاد كالأب، لقوله ﷺ: «اتقوا الله واعلموا بين أولادكم»، ولأنها أحد الرالدين، ولأن ما يحصل بتخصيص الأب بعض ولده من الحسد والمداوة، يوجد مثله في تخصيص الأم بعض ولدها، فثبت لها مثل حكمه في ذلك^(٤).

ويبقى مسألة تتعلق بموضوع البحث، وهي: لو كان أحد الأبناء موسراً يتفق من ماله الخاص على والديه وأسرتهما، ويقدم لهم ما يلزمهم من نفقات، فضلاً عن كونه صاحب اليد في ثراء أبيه. فهل يجوز للأب إن كان يملك عقارات وأراض تفضل هذا الابن على بقية أبنائه في العطية؟

نفس المصدر ٣٢٩/٢

- (١) نفس المصدر ٣٢٩/٢، نيل الأوطار ١٠/١،
- (٢) ابن قدامة، المغني ٣٠٠/١، الشوكاني، نيل الأوطار ١٠/١،
- (٣) ابن قدامة، المغني ٣٠٠/١، الشوكاني، نيل الأوطار ١٠/١،
- (٤) نفس المصدر ٣٢٩/١، ٣٠٧، ابن قدامة، الكافي ٤٦٦/٢، البهوتي، كتاب الفتح ٣٠٩/٤، الزرقاني، شرح المواعظ ٥٥/٤، لكن قال مالك: إذا ترجع الأم إذا كان الأب حياً. وكذا يطلب من الأم النسوبة في العطية بين الأولاد على اعتبار أنها أحد الرالدين.

الباغض والنشاحن، ويشير المداوة والغيرة في نفوس الأبناء، مما يؤدي أحياناً إلى التفكير عند بعضهم بالتخلص من أخيم الذي فاز بتفضيل الأب والأم عليهم. وهذا ما وقع فعلاً من إخرة يوسف - عليه السلام - وقد أشرت إلى ذلك في مقدمة البحث.

وفي توجيه حديث النعمان ببيان دلالة على وجوب النسوبة في العطية يقول ابن القيم في إعلام الموقعين، مثلاً لموافقة السنة لما جاء في القرآن، وبيانها لما ورد مجملًا:

(فهل قلتم: إن السنة بيان لمعاد الله من القرآن. تفصيلاً لما أجمله، وتبييناً لما سكنت عنه، وتفسيراً لما أبهمه، فإن الله سبحانه أمر بالعدل والإحسان والبر والتقوى، ونهى عن الظلم والفواحش والعدوان والائتم، وأباح لنا الطيبات، وحرم علينا الخبايا، فكل ما جاءت به السنة فإنها تفصيل لهذا المأمور به والمنهي عنه، والذي أحل لنا والذي حرم علينا، وهذا يبين بهذا المثال: وهو أن النبي ﷺ أمر في حديث النعمان أن يعدل بين الأولاد في العطية فقال: اتقوا الله، واعلموا بين أولادكم، وبالحديث «إني لا أشهد على جورٍ فسماه جوراً. وقال: إن هذا لا يصلح» وقال: «أشهد على هذا جورٍ فسماه جوراً. ولا فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على غيري». تهذيباً له. ولا فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النبي ﷺ بأنه جور، وأنه لا يصلح، وأنه على خلاف تقوى الله، وأنه خلاف العدل^(١).

وهذا الحديث من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه، وقامت به السموات والأرض، وأست عليه الشريعة، فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض. وهو محكم الدلالة غاية الأحكام، فرد بالمشابهة من قوله: كل أحد أحق بماله من ولده ووالده والناس أجمعين. فكونه أحق به، يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء، ويقاس متشابه على إعطاء الأجانب،

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين ٣٢٩/٢

وحجتهم في ذلك: أن العطية في الحياة - إحدى حالي العطية - كحالة الموت، يعني الميراث، يحققه أن العطية استعجال لما يكون بعد الموت، فينبغي أن تكون على حسبه، قياساً على أداء الزكاة قبل وجوبها، على صفة أدائها بعد وجوبها، وكذلك الكفارات المعجلة. ولأن الذكر أحرص من الأنثى، من قبل أنهما إذا تزوجا جميعاً فالصدقات والنفقة ونفقة الأولاد على الذكر، والأنثى لها ذلك. فكان أولى بالتفضيل لزيادة حاجته. وقد قسم الله الميراث، ففضل الذكر، مقروناً بهذا المعنى، فيعمل به، ويتعدى ذلك إلى العطية في الحياة^(١).

قال أبو الخطاب: المشروع في عطية الأولاد وسائر الأقارب، أن يعطيهم قدر ميراثهم، فإن خالف وفعل، فعليه أن يرجع، ويمسهم بالنحلة، لأنهم في معنى الأولاد، فبت فيهم مثل حكمهم^(٢).

الفريق الثاني: يعطي الذكر مثل ما يعطي الأنثى.

وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومالك، والشافعي، وابن عباس، وابن المبارك^(٣).

وحجتهم في ذلك: أن رسول الله ﷺ قال لبشر: «لو يتيهم»، وعمل ذلك بقوله: «أيسرك أن يستورا في برك؟» فقال: نعم. قال: «فستر يتيهم»^(٤). والبيت كالابن في استحقاق برها، فكذلك في عطيتها.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ساورا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مؤثراً أحداً لأثرت النساء على الرجال»^(٥).

(١) ابن قدامة، مصدر سابق ٣٠٢/١ - ٣٠٣.

(٢) نفس المصدر ٣٠٤/١.

(٣) الكاساني، البائع ١٧٦/٦، الشريفي، سني المحتاج ٤٠١/٢، الشوكاني، نيل الأوطار ١٠/٦، النووي، شرح صحيح مسلم ٦٥٠/١، ابن عبد البر، التمهيد ١٣٤/٧، الكاندلملي، أئرج المسالك ٢٥٧/١٢.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢١٤/٥، مسلم ١٢٤٤/٣.

(٥) سعيد بن منصور، السنن حديث رقم ٢٩٣، ٩٧/١.

أقول: يجب أن يكون الابن باراً بأبيه، فهما الأصل في وجوده، وهو شقيق، إخوته، فلا غرو أن يساعدهم ويعينهم على نواصب الضرر. أما أن يأخذ الأب مال ابنه المورس ويعطي ما يزيد على النفقة والحاجة لبقية أبنائه، فهذا يؤدي إلى أخذ مال أحدهم وإعطائه للآخرين، دون مسوغ شرعي. ثم قد نجد الأب يفضل من لم يعط على المعطي، وهذا مرفوض شرعاً وعقلاً. أما إذا فضل الابن المعطي على غيره من أبنائه فلا بأس في ذلك، ولا يكون هذا تفضيلاً، بل هو إحقاق للحق والعدل. والله أعلم.

المطلب الرابع كيفية التسوية

بعد ما قدمناه من عرض لآراء الفقهاء وأدلتهم وترجيح القول بوجوب التسوية بين الأبناء في العطية، يتشأ سؤال آخر، وهو: كيف تتحقق التسوية بينهم؟ فالقاتلون بالاستحباب والقاتلون بالوجوب كلاهما بحث كيف تكون التسوية بين الأولاد في العطية؟

ونقسم الفقهاء في هذه المسألة أيضاً إلى فريقين:

الفريق الأول: تتحقق التسوية بتقسيم المال بينهم على حسب قسمة الله تعالى - في الميراث، للذكر مثل حظ الأنثيين. وبه قال الإمام أحمد، وعطاء، وشريح، وإسحاق، ومحمد ابن الحسن.

قال عطاء: ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى.

وقال شريح لرجل قسم ماله بين ولده: ارددهم إلى سهام الله وفرانضه^(١). وقال عطاء: ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى^(٢).

(١) ابن قدامة المنعي، ٣٠٢/٦، البهوتي، كشاف القناع ٣١٠/٤، المرادوي، الإنصاف ٣٦/٧، البهوتي، الروض المريح ٢٧١/٢، ابن مفلح، المبدع ٣٧١/٥، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى ٥١٦/٤.

(٢) نفس المصدر.

كيف تتحقق النسوية من الأب بعد التفضيل؟

بعد أن يتنا كيف تكون النسوية؟ بقي أن يبحث كيف يصحح الأب خطاه ليستري بين أبنائه.

أمامه طريقان لتحقيق ذلك: إما أن يسترد ما أعطى. أو يعطي الباقي مثل ما أعطى الآخرين. فإن كان ما بقي من ماله لا يكفي لإعطاء الجميع، لزمه الرجوع عما أعطى لبعضهم، فإن خص بعضهم أو فضله فعليه النسوية بالرجوع أو إعطاء الآخرين حتى يستورا^(١).

وهنا ينشأ سؤال: هل يجوز الرجوع في الهبة أو العطية؟

اتفق الفقهاء^(٢) على جواز رجوع الأب فيما يعطي لولده، للحدث الصريح الذي يدل على ذلك. فقد روى عبدالله بن عمر قوله ﷺ: «ليس لأحد أن يعطي عطية ويرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده»^(٣).

وقد صدرت فتوى عن لجنة الأزهر الشريف تجيب عن سؤال حول إمكان التمييز بين الورثة فجاء فيها ما يلي:

١ - يجب على الوالدين النسوية بين الأولاد في العطية والهبات والإنفاق، ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا لضرورة، عملاً بالأحاديث الآمرة بالنسوية.

٢ - إذا أنفق أحد الوالدين على أحد الأولاد نفقة ذات قيمة بأن زوجه مثلاً ودفع له مهر الزوجة، أو أنفق على تعليمه بما أوصله إلى وظيفة ذات

(١) ابن فليح، المبدع شرح الفتوح ٣٧١/٥

(٢) ابن القيم، شرح فتح القدير ٤٩٩/٧ - ٥٠٠، الإمام مالك، المدونة ١٣٦/٦، ابن رشد،

بداية المجتهد ٢/٢٤٩، القاضي عبدالوهاب الممونة ٣/١٦٥، ابن جزي، القوانين الفقهية

ص ٢٤٢، النووي، المجموع ١٦/٢٥٣، الشريفي الحطيب، مني المحتاج ٢/٤٠١، ابن

قدامة، المغني مع الشرح الكبير ٦/٣٠١ - ٣٠٦

(٣) الترمذي، سنن الجامع الصحيح ٢/٤١١ حديث رقم ١٣٧٩، ابن حجر، تلخيص الحبير ٣/٧٢

حديث رقم ١٣٢٥ بالنظر: لا يحل لرجل... إلخ.

ولأنها عطية في الحياة، فاستوى فيها الذكر والأنثى، كالنفقة، والكمرة. واستدلوا أيضاً بما رواه مجاهد عن الشعبي عن أحمد: إن لبيك عليك من الحق أن تعدل بينهم، فلا تشهدني على جور، أيسرك أن يكونوا في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذا^(١).

وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم: (اعدوا بين أولادكم في التحل، كما تجهون أن يعدلوا بينكم في البر)^(٢).

وبالنظر إلى أدلة كل فريق، أميل إلى ترجيح الرأي الأول وهو: القسمة على حسب قسمة الله تعالى، وذلك لأن المنازع في تقريره الأحكام الشرعية ينظر إلى الحال وإلى المال في نفس الوقت. فإذا لم يعط الآباء لأبنائهم سيؤول هذا المال إلى تركة تقسم قسمة الميراث، للذكر مثل حظ الأنثيين. أما وقد تعجل في الأمر، فإنه يعطيه كحالته في التأجيل لما بعد موت.

لأن العطية في الحياة إحدى حالي العطية، فيجعل للذكر منها مثل حظ الأنثيين، كالميراث. يحققه أن العطية استعجال لما يكون بعد الموت، فينبغي أن تكون بحسبه. لكن لو أراد أن يقسم جميع ماله بين أولاده في حال حياته فكانه تعجل تقسيم إرثه، وهنا يلزم أن يقسم هذا المال قسمة الإرث التي نص عليها القرآن الكريم، (للكر مثل حظ الأنثيين)^(٣).

ثم إن الذكر له القرامة وعليه تمة مسؤوليات أكثر من الأنثى، وهو الذي ينفق وينفق، كما أن الأنثى بعد زواجها لا تتساوى في البر مع الذكر، لأنها تنفخ لبر زوجها وطاعته، وتكون في دائرة مسؤولياته، حتى إنه أحياناً قد يمنحها بر أبيها. لأن طاعة الزوج وبره مقدم على بر الأبوين وطاعتهم. فكان الذكر أولى لزيادة حاجته ومستورياته، ومطالبته - شرعاً - ببر والديه والعناية بهما حتى بعد زواجه.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢١٤/٥

(٢) نفس المصدر، ٢١٣/٥، ٢١٤

(٣) ابن قدامة، المغني والشرح الكبير ٦/٢٩٣، ٢٩٢

الختامه

أبين فيها أهم ما توصلت إليه خلال بحثي هذا من نتائج، وهي:

- ١ - تجنب التسوية على القول الراجح - عندي - بين الأولاد في العطية، حتى لا يولد بينهم الحسد والعداوة والبغضاء، ويؤدي بهم إلى العقوق بالآباء.
- ٢ - تحقق التسوية بينهم بإعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين، قياساً على قسمة الله - تعالى - في الإرث، لأنه يستحيل أن يعدل البشر كالعدل الإلهي.
- ٣ - يجوز تفضيل بعض الأولاد أو أحدهم لأسباب بينها الفقهاء: مثل الحاجة، والزمانة، والعمى والاشتغال بالمعلم.
- ٤ - لتحقيق التسوية بينهم إذا كان الأب قد أعطى بعض أولاده - دون غيرهم - أن يعطي الآخرين مثلهم، أو يرد ما أعطاه للبعض.
- ٥ - يجب على الأب أن يرجع عن عطيته لابنه عند إفراده أحد الأولاد بالعطية باتفاق الفقهاء، لدلالة النص على ذلك. ويجوز له أن يرجع في العطية إذا كانت لكل الأولاد.
- ٦ - حكم الأم في عطية الأبناء كحكم الأب، لمعوم النص، ولأنها أحد الوالدين.

- ٣ - يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض لبرر شرعي، مثل: الماهات المانة من التكسب: كالزمانة، والعمى المانع، والعلل، وكذلك المعجز عن التكسب، والاشتغال بالمعلم الديني^(١).

(١) مجلة الأزهر، العدد ٣ لسنة ١٤

- ٥ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - محمد بن عبد الباقي بن يسوف المصري الأزهري المالكي. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ٦ - شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي. المكتب الإسلامي ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٧ - شرح معاني الآثار أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨ - صحيح ابن جبان بترتيب ابن بلبان - الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي. مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٩ - صحيح مسلم مع شرح النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٠ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري - بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ١١ - عون المعبود شرح سنن أبي داود - أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح ابن قيم الجوزية، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٩م.
- ١٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر المستطاني - الطبعة السلفية
- ١٣ - كثر العمال في سنن الاقوال والأفعال، علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- ١٤ - المغني عن حمل الأسفار بنيل أحياء علوم الدين، زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥ - موسوعة أطراف الحديث، أبو جابر محمد السعيد بن بسبوي زغلول، عالم التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

قائمة المراجع

أولاً: كتب التفسير:

- ١ - تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الري (دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
 - ٢ - جامع البيان عن تأويل أي القرآن. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
 - ٣ - محاسن التأويل - تفسير القاسمي - محمد جمال الدين القاسمي (دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
 - ٤ - النكت والعيون - تفسير الماوردي - أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري (مطابع مقهوي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ثانياً: كتب الحديث النبوي الشريف:
- ١ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر المستطاني. (دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
 - ٢ - سبل السلام شرح بلوغ المرام - محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
 - ٣ - سنن الترمذي - موسوعة الكتب السنة وشروحاتها الطبعة الثالثة - دار إحياء التراث العربي ١٤٠٤ - ١٩٨٤م - بيروت، لبنان.
 - ٤ - سنن سعيد بن منصور ٢٧٧هـ، تحقيق حبيب الأعظمي دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥، ١٤٠٥هـ.

- ٦ - نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار - شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده. (بدون طبعة ولا تاريخ).

الفقه المالكي:

- ١ - أسهل المدارك شرح إرشاد السالك - أبو بكر بن حسن الكشناري، دار الفكر.
- ٢ - أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك - مولانا محمد زكريا الكاندهلوي دار الفكر - بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٣ - بآية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد (دار الفكر بدون طبعة ولا تاريخ).
- ٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري القرطبي المركز الإسلامي للطباعة - القاهرة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٥ - الخرشني على مختصر سيدي خليل ويهامشه حاشية الشيخ العدوي - دار صادر، بيروت.
- ٦ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك - أبو البركات أحمد بن أحمد الدردير، دار المعارف - مصر.
- ٧ - الكافي في فقه أهل المدينة، المالكي - ابن عبدالبر أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري القرطبي دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨ - المدونة الكبرى، الإمام مالك ابن أنس، (دار صادر بيروت، عن مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ).
- ٩ - المعونة على مذهب الإمام مالك، القاضي عبدالوهاب البغدادي (دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ١٠ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - أبو عبدالله محمد بن حمد بن عبدالرحمن المغربي الحطاب. ويهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل. دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- ١٦ - الموطأ، الإمام مالك بن أنس. (دار الفانوس، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- ١٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر.

- ١٨ - نصب الرأية - جمال الدين أبو محمد بن يوسف الزيلعي الحنفي ٧٦٢هـ المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية ١٣٩٣ - ١٩٧٣.

- ١٩ - نيل الأوطار شرح مستقي الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة.

ثالثاً: كتب اللغة:

- ١ - تاج العروس من جواهر القاموس - محمد مرتضى الحسيني الزيلعي - حكومة الكويت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
- ٢ - لسان العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (دار صادر، بيروت بدون طبعة ولا تاريخ).

رابعاً: الفقه على المذاهب الأربعة:

الفقه الحنفي:

- ١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - علاء الدين الكاساني ٥٨٧هـ دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢ - الترميزات - علي بن محمد الشريف الجرجاني ٣٧٧هـ - مكتبة لبنان ١٩٦٩م.
- ٣ - شرح فتح القدير، مال الدين محمد بن عبدالواحد، (دار إحياء التراث، بيروت، بدون طبعة وتاريخ).
- ٤ - التناوي الهندية - الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند.
- ٥ - المبسوط - شمس الدين السرخسي ٤٨٣هـ. دار المعرفة - بيروت، لبنان.

الفقه الشافعي:

- ١ - شرح روض الطالب - أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي - المكية الإسلامية.
- ٢ - المجموع شرح المذهب - أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي - دار الفكر.

- ٣ - مختصر المزني مع الأم، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (دار الشعب، مصر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

- ٤ - مني المحتاج - محمد الخطيب الشربيني ٩٧٧هـ - دار الفكر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ١٠٠٤هـ - المكية الإسلامية.

الفقه الحنبلي:

- ١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين - شمس الدين محمد بن أبي بكر الشافعي بابن القيم ٧٥١هـ، دار الجيل، بيروت.

- ٢ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - علاء الدين الحسن بن علي بن سليمان المرادوي (دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

- ٣ - الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة السابعة.

- ٤ - كشف القناع عن متن الإقناع - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ١٠٥١هـ، عالم الكتب، بيروت.

- ٥ - الفتاوى الكبرى - شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. دار المعرفة بيروت.
- ٦ - السبع شرح المقنع - أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن منفلح (المكتب الإسلامي - بيروت).

- ٧ - مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٧٧٨هـ جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجداني الحنبلي، مطبعة الحكومة - الطبعة الأولى.

- ٨ - المغني والشرح الكبير - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار الفكر - بيروت.

الفقه الظاهري:

- ١ - المحلى - ابن حزم الظاهري ٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

خامساً: كتب حديثة:

- ١ - أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنبلي - محمد زكي عبدالبر - دار الثقافة، قطر، الدرعة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢ - معجم فقه السلف محمد المنتصر الكتاني - مطابع الصفا - مكة المكرمة ١٤٠٥هـ.
- ٣ - موسوعة الفقه المالكي - خالد عبدالرحمن العك دار المحكمة - دمشق.

حوليات كلية الآداب

مكتبة جامعة الكويت - جامعة الكويت

العدد ١٠٠ - السنة ١٠٠٠ - الكويت

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية
- يشترط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلثات نسخ.
- لا يقتصر النشر في العوايات على أعضاء هيئة التدريس بكنية الأدبي فقط بل لغيرهم من المساهدين والمجاهدين الآخرين.
- يُعرف بكون بحث ملخصاً له باللغة العربية وأحرر بالإنجليزية لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف (٢٠) نسخة مجانية.

رئيس هيئة التحرير
د. عبد الله العنصر

الإشتراكات

العدد ١٠٠ - السنة ١٠٠٠ - الكويت
١٥ دولاراً أمريكياً
١٠ دولاراً أمريكياً

مكتبة جامعة الكويت

تلاوات إن: